**هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( المدى )**

طبق الاصل

مؤيد نعمة

# بـــروز الـــســيـــاســـة في الـعـــراق

ينبغي تقييم مسودة الدستور العراقي استنادا الى معيارين: المعيار الاول هو معنى المسودة في حقول الديمقراطية ، وحقوق الانسان و الهيكل السياسي المقترح والمعيار الثاني هو امكانية ان تصبح عقدا وطنيا يوحد العراقيين و يضع حداً للتمرد.

بقلم زلماي خليلزاد
ترجمة فاروق السعد

المسودة تلبي المعيار الاول. اما بخصوص المعيار الثاني، فان القول الفصل سيكون في استفتاء ١٥ تشرين الاول. تتضمن المسودة قيما و بنى ينبغي ان تساعد على نشر الديمقراطية في العراق، اضافة الى الاستقرار الدائم والحرية و الازدهار.

انها تحتوي على تحليلات متنورة للقيم العالمية و التقاليد العراقية. فهي تشير الى انه يجب ان لا يسن قانون يتعارض مع "احكام الاسلام الثابتة" "ومبادىء الديمقراطية" و " الحقوق و الحريات الاساسية المنصوص عليها في الدستور". ان هذه الصيغة تتطلب ان يتم تفسير الاسلام بشكل يكون متطابقاً مع حقوق الانسان. و تشير المسودة الى ان جميع العراقيين متساوون امام القانون بغض النظر عن "الجنس، العنصر، العرق، الاصل، اللون، الدين، الطائفة، المعتقد او الرأي، او المكانة الاقتصادية و الاجتماعية". كما تحمي المسودة حقوق الخصوصية الشخصية، وحرمة البيوت، والمحاكمات العلنية للمتهمين بارتكاب جرائم، و حريات التنقل، التعبير، والتنظيمات والمنظمات السياسية. كما تشير الى ان جميع المتهمين ابرياء الى ان يثبت العكس. كما تمنع عقوبة التهجير، والعقوبة الجماعية، ومصادرة الملكية بدون تعويض، و الاكراه الفكري، السياسي، او الديني. و تضمن المسودة حق المرأة في المشاركة التامة في الحياة العامة. في الحقيقة، انها تنص على ان القوانين الانتخابية تضمن ان النساء يحصلن على ما لا يقل عن ٢٥٪ من المقاعد في البرلمان. كما تمنع جميع" اشكال العنف و الاساءة في العائلة" و " الاعراف العشائرية التي تتعارض مع حقوق الانسان". انها تمنح الجنسية العراقية لكل طفل مولود من ام عراقية- وهي المادة التي تشكل ثورة في المنطقة. في موضوع الاحوال الشخصية الذي هو مثار جدل ، تشير المسودة الى ان الجمعية الوطنية يجب ان تصدر قانونا يمنح العراقيين حق الاختيار بين اتباع القانون المدني او الديني. و هو نفس الخيار الموجود في اسرائيل. في الوقت الذي يريد بعض القادة ان يصبح الاسلام مصدر التشريع، وان تجعل المسودة الاسلام مصدراً اساسياً للتشريع. و في نفس الوقت، تضمن المسودة"حرية المعتقد و حرية ممارسة الشعائر الدينية" وتشير الى "ان كل فرد سيكون له الحق في التفكير، والمعتقد، و الايمان". ان تشكيلة الحكومة في الدستور تدعم التحول الديمقراطي العراقي. كما يمكنها ايضا المساعدة في ان تقيم جسورا بين مكونات المجتمع العراقي الثلاثة الاساسية. كما تمنح المشرع الصلاحية في الاشراف على السلطة التنفيذية و تقيم هيئة قضائية مستقلة لضمان التحديدات الدستورية في الدولة. و لتقديم ضمانات بنوية للاقليات و دور اساسي في عملية التشريع، تتطلب المسودة اغلبية ثلثي الاصوات للمصادقة عليها. كما قامت المسودة بتاجيل اتخاذ اي قرار لخلق مناطق فدرالية خارج كردستان الى ان تتشكل الجمعية الوطنية القادمة، و هو المطلب السني الاساسي. و لان العرب السنة سوف يشاركون في انتخابات كانون الاول، فانهم سوف يشاركون في اتخاذ قرار بهذا الموضوع. كما تقدم المسودة حلا متوازنا حول السيطرة على المصادر الطبيعية في اطار الفيدرالية. فهي تشير الى ان مصادر النفط و الغاز هي ملك للشعب، وان الحكومة الاتحادية ، و مع الحكومات الاقليمية و المحافظات، مسؤولة عن المصادر الحالية و هي تتشارك بشكل متساوٍ بالواردات، و انها ستطور مجتمعة ستراتيجية لادارة الاستكشافات المستقبلية استنادا الى مبادئ السوق و تشجيع الاستثمار. بدلا من ان تكون الاقليات العرقية و الطائفية هي المهيمنة. يختلف القادة العراقيون في اهدافهم الاساسية و هم لا يثق احدهم بالاخر و بعمق. لقد قللت عملية كتابة مسودة الدستور من الخلافات التي تفصلهم عن بعض عندما كانوا يعملون على ايجاد ارضية مشتركة للمستقبل. ان قادة الشيعة العرب و الاكراد- الذين يهيمنون على الجمعية الوطنية و يحكمون العراق بالتحالف فيما بينهم- قد وافقوا منذ البداية على المسودة. و بالنتيجة ، قاموا بضم السنة العرب و اخذا بنظر الاعتبار وجهات نظرهم- التي قادت الى العديد من التعديلات في النص الشيعي- الكردي. وحتى في الموضوع الحساس حول اجتثاث البعث، قام الشيعة العرب و الاكراد بتلبية جزئية لمطلب السنة العرب عن طريق تقليل الهامش المطلوب في الجمعية الوطنية لحل لجنة اجتثاث البعث- من الثلثين الى الاقلية المطلقة. و اخيرا فان العراقيين سيحتاجون الى التوصل الى اتفاق وطني. قام بعض قادة السنة لغاية هذا التاريخ برفض المسودة، رغم ان العديد منهم و بشكل سري ايجابيون و يقولون بان تهديدات المتمردين تجعل من عملية اعلان الدعم خطيرة جدا. لو صوت العراقيون على المسودة بالاغلبية الساحقة، فانها ستصبح عقدا وطنيا. و لو رفضوا المسودة، فان الجمعية المقبلة ستتفاوض على مسودة جديدة. و طبقا لجميع السيناريوهات ، ستستمر الولايات المتحدة في تشجيع القادة العراقيين و الاقليات على الاتحاد. ان اهم انجاز في هذه العملية هو ان المسودة قد خرجت من خلال التفاوض، و ليس نتيجة العنف. اي اننا نستطيع ان نقول بان السياسة قد برزت في العراق.

عن : الواشنطن بوست

# المحامون العراقيون واستحالة احترام القانون

لفرط ماشاهدت من أفلام مصرية وجدت نجاة الزيدي العراقية اللبقة ذات الثلاثة والثلاثين عاما تجسيدا لموهبتها القضائية وقد أسرت لنا قائلة (( تبرز هذه القصص الخيالية كلها شخصية المحامي الشجاع ، يقف في المحكمة يدافع عن قضية الضحايا الأبرياء وهذا شيء يستحوذ على المشاعر )) ولكن أحلامها عن العدالة التي لم يبق منها شيء ذو أهمية في عراق طالما ساده العنف والفساد واستحالة احترام القوانين ،

بقلم : دولفين منوا
ترجمة : جودت جالي

شكت قائلة (( في عهد صدام حسين لم تكن حقوق العراقيين محترمة واليوم لم يتغير شيء )) ، وقد كان لحزنها سبب فقبل تسعة أشهر وجدت مكتبها مرتين وقد قلبت محتوياته بعد زيارة مفاجئة لجنود أميركيين (( دخلوا بلا سابق انذار في غيابي . حطموا الباب ، وعند عودتي وجدت كل شيء قد أصبح رأسا على عقب وعرفت أنهم فتشوا أوراقي )) .

في الوقت الذي يتنازع فيه السياسيون العراقيون لكتابة الدستور العراقي فان المحامين يكدون في حياتهم اليومية لتطبيق ولو مايشبه القانون . في هذا العراق المنقوص السيادة الذي تحتله قوات أجنبية وحيث لايعرف المرء ماحقه من القانون أو بالأحرى حيث كل واحد يجبر لنفسه حقوقا جديدة . نجاة محامية متعبة ومستلبة إذ أن أسهل مهمة تتحول الى جبل من المهمات. توجد قبل كل شيء المخاطر اليومية كالقنابل التي تسد بأنتظام الطريق بين أبي غريب حيث يوجد مكتبها وبغداد التي تأتي أليها غالبا كل يوم بالسيارة لتحقق تقدما في الدعاوى التي تسلمتها . تروي لنا المشكلة قائلة (( كان علي الحضور في محكمة العاصمة منذ أسبوعين لأترافع عن موكل متهم بالقتل . سد الأميركيون الطريق بسبب عبوة ناسفة بالتأكيد . حين وصلت متأخرة كثيرا كان موكلي قد غادر )) وتتابع (( أحيانا أضطر للأستعانة بزملاء ليحلوا محلي في اللحظات الأخيرة وحين تكون لدي قضية مهمة أذهب للمبيت عند عمتي التي تسكن في بغداد )) . يجب أيضا أستخدام الشعوذة في غياب القانون (( أتهم أحد زبائني بقتل سائق سيارة أجرة وينتظر مثوله أمام المحكمة منذ سنة )). كان يوجد في السابق قانون يلزم بالسماح بمقابلة المحامي لموكله خلال ٢٤ ساعة من توقيفه. أعتدت العمل في المحكمة العسكرية ومقابلة موكلي قبل محاكمتهم أما الآن فيستحيل علي أقامة أبسط أتصال مع وزير الدفاع . لم أعد أستطيع زيارة السجن لرؤية موكلي الذين يعتقلهم الأميركيون الذين وضعوا شرطا جديدا هو ((أن يكون الزائر من عائلة المتهم ومعرفا ببطاقة هوية صادرة في عام ٢٠٠٥ )) ومن المستحيل أيضا تقديم شكوى بحق أميركي .

ولكن من بين كل هذه المتاعب لم تستطع نجاة هضم تخريب مكتبها غير المبرر من قبل قوات الأحتلال (( على سبيل الأعتذار تسلمت رسالة وقعها جندي أميركي يقترح علي مراجعة عنوان معين لتعويضي عن الأضرار )) بالمقابل سكتوا عن الأسباب التي دفعتهم الى القيام بالغارة على مكتبها . ربما تصور الجنود أنهم سيعثرون على آثار أرهابي مشتبه به في الملفات العديدة التي رتبتها نجاة بعناية أو أنهم خمنوا أنها تعرف الكثير عن قضية معينة . تعترف لنا المحامية قائلة (( ملفاتي غنية بالمعلومات ومتنوعة ولدي قضايا مدنيين قتلوا بأعمال أجرامية ولكن بالمقابل توجد لدي أيضا قضايا مدنيين قتلهم جنود أميركيون )) . ليست نجاة الوحيدة التي تلقت ( زيارة مفاجئة ) . أوقف أحد زملائها وهو (باسم الحديثي)أوقفه الأميركيون منذ شهرين وأوقف لمدة خمسين يوما بعد غارة مفاجئة (( كان محاميا دافع عن العديد من قضايا أرهابيين مشتبه بهم . أتهموه بمعرفته لمتمرد اسمه أبوعجيل . رد عليهم أنه من المستحيل عليه التعرف على هذا الرجل لأنهم يذكرون مجرد كنيته وطلب منهم أن يعرضوا عليه صورة له )) . صعب محمود محام آخر تعرض لمثل هذه الزيارة المفاجئة في تشرين الثاني الماضي ويروي لنا قائلا (( عصر ذات يوم وفيما كنت أعود الى مكتبي لجلب وثائق وجدت الباب محطما والدواليب مكسرة والملفات مبعثرة )) ووفقا لما يراه صعب فان (( الأميركيين يريدون أن يدفعونا الى الجنون. أنهم يريدون أقناعنا بترك قضايا حساسة معينة)) . يشرح لنا المقدم ستيفن بويلان وهو واحد من الناطقين باسم القوات متعددة الجنسية المتمركزة في العراق (( حسب معلوماتنا لم يفتش أحد مكاتب المحامين لدس أنفه في وثائقهم . مقرات وأنواع مختلفة من المكاتب توجد في مكان تحقيقي محدد كانت بالفعل هدفا لتفتيشات محددة بقصد البحث عن أسلحة ومتفجرات وأنواع أخرى من المواد يستخدمها الأرهابيون )) .

في هذا المناخ القلق فهمت نجاة الزيدي أن عليها أن لاتعتمد ألا على نفسها . تشرح لنا المحامية هذا الموقف قائلة (( أغلقت مكتبي وأستقبل الآن زبائني في نقابة المحامين )) منذ الحادث الذي قام به الجنود الأميركيون شرعت بنظام محكم (( لم أعد أكتب أسماء زبائني على ملفاتي . لاأحتفظ بغير أرقام هواتفهم التي أحفظها عن ظهر قلب . أتجنب الأتصال بهم من هاتفي النقال لكي لاأترك أثرا لأتصالاتي وأطلب منهم الأتصال بي في أوقات بعينها . دورنا هو الدفاع عن المواطنين)) يتنهد زميلها صعب محمود قائلا ((ولكن بسبب مايحصل حاليا فنحن الذين بحاجة إلى من يدافع عنا))!

عن : الفيغارو

# تعدد هموم الملك المسن عبد الله

بقلم : أنطوان باسبوس
ترجمة :المدى

يعتبر عمر ملوك وأمراء العربية السعودية من الأسرار المحاطة بالكتمان وذلك لأن اغلبهم ولدوا قبل وجود سجلات التدوين في المملكة ولهذا أتبعوا طريقة التقريب والتخمين، وعلى كل حال فأن آل سعود الذين يحكمون الرياض ينتمون جميعهم الى جيل المسنين.

ويتطلع كل واحد من الابناء السبعة عشر للملك عبد العزيز الذين لا يزالون على قيد الحياة الى أرتقاء عرش المملكة في يوم ما، وهذا مايدفعهم الى الدفاع عن النظام والتقاليد المتبعة، كما ان السلطة تنتقل بين اولاد الملك عبد العزيز حسب نظام الأقدمية مع بعض الاستثنائات: فقد تنازل أحدهم عن حقه بالتسلسل الهرمي العمري مقابل تعويض مالي ضخم.

وآخر تم التشهير به كونه مفرطا في شرب الخمر في المحافل العامة ولذا تم أبعاده من قبل أخوته أما الثالث فأنه حرم من حقه في الوصول الى العرش لان أبنه قام بقتل عمه، الملك فيصل في عام ١٩٧٥.

إلا أن هذا التقليد المتبع يمكن ان يوقف العمل به بفضل القانون الصادر من قبل الملك فهد في عام ١٩٧٣ الذي سمح بـ(اختيار الاكثر أهلية وكفاءة من بين أبناء او أحفاد الملك عبد العزيز).

ولكن الامراء الشيوخ هم يد واحدة لتمرير السلطة فيما بينهم، أما الامراء الشباب ذوو الستين عاماً والمؤهل أغلبهم لهذه المهمة فسيصلون الى عتبة الثمانين عند لحظة وصولهم الى الحكم.

ولهذا يبقى هذا الرهان عالي المستوى: فما ان يقفز توارث السلطة الى جيل آخر فسوف يصبح مبدأ التوارث الافقي للعرش غير معمول به، وهكذا ستكون السلطة محصورة بين يدي فرع واحد من السلالة الحاكمة.

ان تنصيب الملك عبد الله بن عبد العزيز حمل له مهمة في غاية الصعوبة، فبالرغم من انه يحكم البلد الذي يضم الاحتياطي النفطي الاول في العالم وأثنين من الاماكن الاكثر قدسية بالنسبة لمليارات المسلمين إلا أن المملكة تخفي متناقضات كبيرة وهي الان تواجه تحديات بنيوية لا يمكن قهرها.

وبالرغم من أنتاج ١٠ ملايين برميل من النفط الخام في اليوم الواحد لم يصل الاقتصاد السعودي الى منتهى الأزدهار! بسبب هجرة الثروات الذي يبقى من الامور غير المبررة، ولو أستمر آلاف الامراء بالعيش بأبهة فسوف يشهد السعوديون الفقر المدقع.

لان مايقارب من ٥٧٠ الفا فقط يمارسون العمل في القطاعات الخاصة، أما البطالة البالغة ٢٥٪ فأنها تتعارض مع وجود ٧ملايين عامل أجنبي، اولئك الذين يأتون من آسيا وتتم معاملتهم كالعبيد ويصل ٢٠٠ ألف شاب الى سوق العمل سنوياً.

أما بالنسبة للزيادة السكانية فهي من أكثر النسب أرتفاعاً في العالم إذ تبلغ الزيادة ٣,٨٪ سنوياً.

ولا يقوم السعوديون بأجراء دراسات تنسيقية عن مؤسسات التوظيف، لان جامعاتهم تنتج وتصدر الكثير من حملة الدبلوم في العلوم الدينية والفقة و خطباء (الجهاد)، وهل تقتصر موهبة السعودية على نشر الاسلام بالنبرة الوهابية الذي يمثل دين الدولة؟ فمنذ تسعة أجيال والمملكة العربية السعودية تعيش على ركنين أساسيين: الوهابية وآل سعود، وذلك قبل ان تظهر دعامة ثالثة أبتدء من عام ١٩٤٥ وهم المستثمرون الامريكيون.

ومن ثم وجدت الرياض نفسها مجبرة على الانفصال عن الوهابيين من أتباع بن لادن عشية أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وبالخصوص بعد أعتداءات الرياض في آيار ٢٠٠٣ والتي أتبعتها سلسلة من الهجمات الارهابية ضد المقار الدبلوماسية، والصناعية وأماكن صنع القرار ومناطق (الكفار).

وقد سببت حملة القمع زعزعة المملكة المعتمدة على الوهابيين كدعامة أساسية في جانب الادارة الاجتماعية-الثقافية، واصبح على النظام ان يقمع الوهابيين الذين اوجدوهم، ومولوهم وصدروهم وهم الان يهددون المملكة لان الامراء على العكس من ابيهم الذي حكم من عام ١٩٠٢ حتى ١٩٥٣ وجرح اكثر من ٤٠ مرة في المعركة، استمتعوا بقضاء حياة سعيدة ومترفة خلف جدران قصورهم العالية تاركين الوهابيين يأخذون على عاتقهم الاهتمام بالمجتمع ويرسخون مبادئهم.

وفي هذا البلد تبدو صدمة الاجيال أمرا واقعا: فالملك واخوته الذين يديرون المملكة هم في عمر الثمانين او التسعين، اما البلاد فهي بلاد شباب لايمكن لهم التفاهم مع الشيوخ.

فمن خلال الاحصائيات نرى ان ٦٠٪ من الشعب السعودي هم في عمر أقل من ١٨ عاماً ونسبة ٧٥٪ أقل من ٣٠عاماً، أذاً يحتاج السعوديون الى التغيير: فالبعض طلب التمسك بالاسلام وآخرون نادوا بأنشاء مملكة دستورية ودولة قانون.

ونجد ان المفكرين الليبراليين امثال مبارك الفالح وعبد الله وعلي الدميني هم في السجن منذ ١١ شهرا بأمر من وزير الداخلية، اما محاميهم السيد عبد الرحمن وهو من احد المدافعين عن حقوق الانسان فيقبع في سجن الحائر وهو من أقسى سجون المملكة.

وبالنتيجة تعاني المملكة من السلطة المطلقة التي تتناقض مع مقتضيات العصر، ولهذا تمثل هذه المملكة الاخلال الاداري والأسراف، أما العدالة فهي جاهلية لانها تتبع السلطة.

وهناك تناحر خفي يمزق آل سعود يتمثل بالمنافسة بين العوائل وشأن ادارة السلطة السياسية والشؤون النفطية.

أما وضع كل أمير منهم فهو كالذي يحاول الهيمنة لمصلحة أبنائه ولهذا نرى بقاء الحرس الوطني في منزل عبد الله وأبنائه منذ أنشاء هذه المؤسسة، وتنتمي وزارة الدفاع الى الامير سلطان وأبنائه الذين يشغلون هذا المنصب منذ اربعين عاماً، وهكذا تؤول وزارة الداخلية الى الأمير نايف وسلالته.. لان آل سعود يعتبرون العربية السعودية ملكا صرفا خاصا بهم ومواطنوهم ادوات وهم يرددون دوماً احدى عبارات ابيهم: (تملكناها بحد سيوفنا).

يجبر التنافس الداخلي الملك عبد الله على أقامة حدود للقوة في مسالة السلالة الحاكمة، لان عبد الله هو الأبن الأوحد لأمه، ويجب أن يصمد أمام العشيرة المكونة من اخوته غير الاشقاء، ولهذا كان عليه ان يتراجع في آب ١٩٩٩ بعدما قرر فتح النقاش حول أمكانية السماح لآل سعود بقيادة السيارة.

وهي على اية حال احدى المحاولات الفاشلة بهدف تقليل المميزات المفرطة في كل الجوانب للأمراء الذين يعتبرون ان العربية السعودية انشئت لاشباع رغباتهم.

ومع ان عبد الله يتمتع بشرعية اكيدة، هل سينجح في عرض نفسه على اخوته المحافظين؟

وتواجه المملكة أيضاً جيرانها الذين يحترسون منها ويحاولون التحرر من وصايتها: لأن كل دولة في مجلس التعاون الخليجي تمارس أصلاحها الذاتي وتتعامل بصورة مباشرة مع واشنطن بدون أي حساب لرأي (الأخت الكبرى) وهم ينظرون أليها حالياً بأزدراء ويحاولون عزلها سياسياً واقتصادياً.

أما أيران ذات الطموح النووي المعلن التي قد أخترت رئيساً رجعياً تعتبر جارا مثيرا للشكوك والريبة اضف الى ذلك قدرتها على التأثير في الشيعة السعوديين المضطهدين بصورة تقليدية الذين يسكنون في الاقليم النفطي (الاحساء) ومن دون نسيان العراق الذي تحولت حكومته الى أيدي الشيعة، والتمرد الذي يقوده الزرقاوي (رجل بن لادن في بلاد الرافدين) وهذا ايضاً يهدد استقرار السعودية، وفيما يخص الوهابيين في السعودية فأنهم يجهزون الجهاد في العراق بالانتحاريين وبالمال الوفير.

أما انقسام البلاد بين الشيعة والسنة والاكراد فأنه سيكون كاللعنة على السعودية، لانه ربما سيسري الى السعودية الموحدة بسطوة السيف منذ عام ١٩٣٢ التي لن يكون لها أي دافع بالبقاء موحدة كما حدث بعد سقوط الأتحاد السوفيتي ويوغسلافيا.

لان كل مرة يسقط فيها دكتاتور يتدافع الناس نحو التحرر، وفقط التشيك والسلوفاك عرفوا كيف ينفصلون بالتراضي.

اما الملك الجديد (المسن) فليس له متسع من الوقت ولا طاقة الشباب ليمتلك الرؤية التي يترجمها الى أفعال لمواجهة كل التحديات البنيوية، وسيبقى النظام حبيس الامراء الشيوخ والمملكة مستمرة بمقاومة كل الاصلاحات الضرورية.

وتوشك المملكة العربية السعودية ان تكون مع العراق وايران في مركز محور الازمة وانهم سيستمرون بعرقلة النظام الدولي خلال العشرات من الاعوام المقبلة.

عن : الفيغارو